جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

النظام الاقتصادي والمالي في مصر البطلمية

رسالة للحصول على درجة دكتور في الحقوق

إعداد الباحث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور محمود السقا — مشرفًا ورئيسًا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
كلية الحقوق – جامعة القاهرة
ورئيس مجلس الشعب (سابقا)

الأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فوده — عضوًا
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
وعميد كلية الحقوق بجامعة بنها

الأستاذ الدكتور عباس مبروك الغزيري — عضوًا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه
وعميد كلية الحقوق بشبين الكوم
جامعة المنوفية (سابقًا)

١٤٣٦هـ / ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾

(سورة الطلاق ، الآيتان ٢ ، ٣)

إهـــــداء

إلى أمي وأبي .. يرحمهما اللّه

وإلى زوجتي الغالية

وأبنائي الأعزاء : مريم و محمد و حمزة

يحفظهم اللّه

حبـاً ومـودَّة ، وشكراً ، واعترافاً بالفضل

وأخيراً .. أهدي بحثي هذا

إلى كل من مدَّ إليَّ يد العون والمساعدة

فجزاه اللّه عني خير الجزاء

شكر وعرفان

خاص لأستاذي الجليل الدكتور محمود السقا

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد .

فإنه يطيب لي بعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث، أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى **أستاذي الكبير العالم الجليل الدكتور محمود السقا** ، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه ورئيس مجلس الشعب (سابقًا) على ما أولاني من عناية طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، فكان لتوجيهات سيادته أبلغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها على الصورة الماثلة، والتي أرجو من الله العلي القدير أن تنال تقدير سيادته، ورضاء القارئ الكريم بإدراكها إفادته.

وفي الحقيقة إن الباحث في مجال الدكتوراه ليتطلع إلى أستاذه بعين الشغف راجيًا منه أو متوسمًا فيه دماثة في الخلق ولين في الصحبة وصبر على النقاش ومداومة التوجيه.

وإنني لأشهد الله أنني أدركت كل ذلك في أستاذي الفاضل – بل يزيد – إذ لم ينقطع مدد سيادته العلمي لهذا البحث منذ أن بزغت أولى بذوره، ونبتت فكرته وحتى طويت مسودته، وبناء عليه، فلم أواجه صعوبة ولا جابهني عناء في طلب لقائه، وكان وقته متاحًا لي دون حرج، ووجدته يمنحني ثقته ويحترم رأيي في وقت كنت أحوج ما أكون فيه إلى هذا، وقبل ذلك كله فقد كان عهدي به عدم الضن بمعلومة أو مرجع أو فكرة تضفي على البحث ثراءً أو تنميه، فالشكر لله ثم لسيادته، وأدعو الله تعالى أن يثيبه على كل ما كان منه، موفور الصحة والعطاء، وأن يديمه ذخرًا ومعينًا ونافعًا لطلابه.

الباحـــث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

شكر وعرفان

خاص للسادة أساتذتي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

يطيب لي بعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث، وإجازة أستاذنا الجليل الدكتور محمود السقا له، وإعطاءه ضوء الصلاحية للمناقشة والحكم عليه.

أن أتقدم بالشكر، والشكر دائم وموصول **لأستاذي الموقر العالم الجليل الأستاذ الدكتور محمود السقا**، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه، ورئيس مجلس الشعب (سابقاً)، على دعمه الدائم لي خلال فترة إعدادي لهذه الرسالة، حتى اكتملت لبناتها، فأرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد استمعت جيدًا ووعيت دروسه، ليحظى بحثي بتقدير سيادته، وأدعو الله لسيادته بموفور الصحة والعافية، وأن لا ينقطع عطاؤه على مر الزمان.

وأشكر أيضًا حضرة **الأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فوده**، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق بجامعة بنها، على تشريفي بقبوله المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم حجم انشغاله، وإني على يقين من أن مشاركته ستمكنني من الاستفادة بخبرته العلمية قدر المستطاع، كما أنها ستضيف للبحث حقائق لم أكن لأدركها لولا مثول بحثي أمام سيادته.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان **لأستاذي الدكتور عباس مبروك الغزيري**، أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه وعميد كلية الحقوق بشبين الكوم، جامعة المنوفية (سابقًا)، الذي أولاني شرف قبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وكلي ثقة في أن مشاركة سيادته سوف تضيف إلى البحث ما لم يدركه وإلى الباحث ما لم يحصله، خاصة وأن مشاركته كلفته وقتًا غير قليل في قراءة البحث واستقصاء جوانب النقص والقصور فيه وتبصيري بها لتفاديها في مستقبلي بإذن الله.

ولا يفوتني أن أشكر كل من طالني عونه في سبيل إتمام هذا البحث – وهم كثر – من أهل أصدقاء وزملاء وعاملين في مجال العلم والمعرفة، وأدعو الله أن يوفقهم دومًا لما فيه خير البلاد والعباد.

الباحـــث

أحمد إسماعيل أبو الحسن مسلم

فصل تمهيدي
مقدمات حكم البطالمة لِمِصْر

تمهيد وتقسيم:

يمتاز تاريخ القانون المِصْري بذاتيته فلا يتشابه مع تاريخ أية دولة من الدول، فقد عبر الزمن – مع نسيج الوحدة الاجتماعية – من خلال عصور متباينة. عاشها متأثرًا بقوانينها ومؤثرًا فيها، ومتوافقًا مع سنة المعايشة التاريخية والمعاصرة القانونية[١].

وعليه فسوف نقتفي أثر حركة تطور تاريخ القانون المِصْري خلال رحلته عبر الزمن، لندرك أنه مر بأربعة عصور هي:

١- العصر الفرعوني:

إن بداية تاريخ القانون المِصْري تخط أول سطورها مع القانون الفرعوني الذي امتد – حسبما ينبئنا به التاريخ – من وقت حكم الملك مينا (عام ٣٢٠٠ ق.م) لمِصْر، طبقًا لأرجح الآراء[٢]، واستمر حتى جاء الإسكندر الأكبر مِصْر في عام (٣٣٢ ق.م)، فاتحًا[٣] ومخلصًا لها من

---

(١) انظر: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، معالم تاريخ القانون المِصْري، دار الثقافة العربية ٢٠٠١، ص ٣.

انظر أيضًا: **الدكتور عبد الكريم نصير**، دروس في تاريخ القانون المِصْري، مؤسسة بداري للطباعة بأسيوط، ص ١٠.

(٢) يرى بعض العلماء أن حكم الملك (مينا) مؤسس الأسرة الفرعونية الأولى يبدأ حوالي عام ٣٤٠٠ ق.م، **راجع: الدكتور شفيق شحاته**، تاريخ القانون الخاص في مِصْر، القاهرة، ١٩٥٠، ج ١، ص ١١. وانظر: **د. مصطفى سيد أحمد صقر**، فلسفة وتطور النظم القانونية في مِصْر (في العصر الفرعوني والعصر البطلمي والعصر الروماني)، ٢٠٠٦، ص ٧.

(٣) **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، فلسفة وتاريخ القانون المِصْري ومراحل تطوره،

نير الفرس.

٢- العصر البطلمي :

ويبدأ بدخول الإسكندر الأكبر لمِصْر عام ٣٣٢ ق.م وينتهي عام ٣١ ق.م[١].

٣- العصر الروماني :

ويبدأ عام ٣١ ق.م حيث هَزم الأسطول الروماني بقيادة أوكتافيوس الأسطول المِصْري بقيادة كليوباترا وحليفها أنطونيوس في المعركة الشهيرة "أكتيوم" البحرية في غرب اليونان وينتهي عام ٦٤١ م[٢].

٤- العصر الإسلامي :

ويبدأ عام ٦٤١م بفتح عمرو بن العاص – رضي الله عنه– مِصْر، فدخل المِصْريون في دين الله أفواجًا، وكان الفتح الإسلامي نقطة

المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، ص ١١.

انظر أيضًا: **الدكتور السيد العربي حسن العشري**، الوجيز في تاريخ القانون المِصْري، أكاديمية الشرطة، كلية الشرطة، القاهرة، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٥.

(١) انظر: **أستاذنا الدكتور محمود السقا**، فلسفة وتاريخ تاريخ القانون المِصْري من شروق العصر الفرعوني إلى غروب العصر الروماني، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص٢١.

(٢) انظر **الدكتور زكي عبد المتعال**، تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المِصْرية، مطبعة نوري بالقاهرة، ١٩٣٥.

انظر أيضًا: **الدكتور مصطفى سيد أحمد صقر**، فلسفة وتطور النظم القانونية في مِصْر(في العصر الفرعوني والعصر البطلمي والعصر الروماني) مرجع سابق، ص٦.

وانظر كذلك: **الدكتور محمد علي الصافوري**، تاريخ القانون المِصْري، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٢٩٧.

فهرس الموضوعات

صفحة

فصل تمهيدي

مقدمات حكم البطالمة لمصر ١

تمهيد وتقسيم ١

المبحث الأول : الاسكندر الاكبر وخلافته لأبيه ١١

(١) نشأته ١١

(٢) موجز عن شجاعة الإسكندر وإقدامه ١٢

(٣) اعتلاء الإسكندر عرش مقدونيا ١٣

(٤) متاعب الإسكندر العائلية ١٥

(٥) غزو الإسكندر بلاد الفرس وانتصاراته الجائحة ١٧

(٦) سعي الإسكندر للاستيلاء على سوريا ومصر ٢١

المبحث الثاني : زحف الإسكندر على مصر ٢٢

تمهيد وتقسيم ٢٢

المطلب الأول: الأسباب التي سهلت للإسكندر غزو مصر. ٢٣

المطلب الثاني: موقف المصريين من غزو الإسكندر لمصر. ٢٤

المطلب الثالث: زيارة الإسكندر معبد الإله آمون ٢٩

المطلب الرابع: تأسيس مدينة الإسكندرية ٣١

المطلب الخامس: النزاع حول خلافة الإمبراطورية المقدونية ٣٢

الباب الأول

حكم أسرة البطالمة لمصر ومراحله ٣٥

تمهيد وتقسيم ٣٥

الفصل الأول

فترة حكم البطالمة الأوائل (فترة الرخاء والثراء والقوة) ٣٧

صفحة

تمهيد وتقسيم ٣٧

المبحث الأول - تأسيس دولة البطالمة ٣٨

تقسيم ٣٨

المطلب الأول : "بطليموس الأول" (سوتر - المنقذ) ٣٨

(١) أصله ونشأته ٣٨

(٢) سماته الشخصية ٤٠

(٣) سياسته في حكم مصر (الداخلية والخارجية) ٤٠

المطلب الثاني : بطليموس الثاني (فيلاديلفوس) ٤٨

(١) مدة حكمه ٤٨

(٢) اشتراك "بطليموس الثاني" مع والده في عرش مصر ٤٨

(٣) سمات بطليموس الثاني الشخصية ٥١

(٤) حب "بطليموس الثاني" للعلوم والآداب ٥٢

(٥) حب " بطليموس الثاني" لمتع الحياة ومباهجها ٥٣

(٦) شغف "بطليموس الثاني" بالعلوم الزراعية ٥٤

(٧) تميز " بطليموس الثاني" في الحساب ٥٤

(٨) أحوال البلاد في عهد "بطليموس الثاني" ٥٥

المطلب الثالث : بطليموس الثالث (يورجتيس الأول) ٥٨

تمهيد ٥٨

(١) مولده ونشأته. ٥٩

(٢) مدة حكمه. ٥٩

(٣) مشاركته أبيه حكم البلاد. ٦٠

(٤) انتقال العرش إلى بطليموس الثالث ٦٠

(٥) سماته الشخصية ٦٠

(٦) فتوحـاته ٦١

صفحة

(٧) النشاط العلمي والاجتماعي والديني لبطليموس الثالث ٦٢

الفصل الثاني

عصر انهيار الدولة البطلمية ٦٧

تمهيد وتقسيم ٦٧

أولاً : بطليموس الرابع "فيلوباتور" (المحب لأبيه) ٦٨

ثانيًا : بطليموس الخامس "إبيفانيس" ٧٠

ثالثًا : بطليموس السادس "فيلوميتور" (المحب لأمه) ٧٢

رابعًا : بطليموس السابع "نيوس فيلوباتور" ٧٣

خامسًا : بطليموس الثامن "يورجتيس الثاني" ٧٣

سادسًا : بطليموس التاسع (سوتير الثاني) ٧٤

سابعًا : بطليموس العاشر (الإسكندر الأول) ٧٥

ثامنًا : بطليموس التاسع (سوتير الثاني) (يتولى العرش مرة أخرى) ٧٥

تاسعًا : انفراد الملكة "برنيكي الثالثة" زوجة بطليموس التاسع بالحكم ثم تولي "بطليموس الحادي عشر" (الإسكندر الثاني) الحكم ٧٦

عاشرًا : بطليموس الثاني عشر "الزمار" ٧٧

حادي عشر : تعيين برنيكة ابنة بطليموس الثاني عشر "الزمار" ملكة ٧٨

ثاني عشر : عودة بطليموس الثاني عشر "الزمار" ٧٨

ثالث عشر : كليوباترا السابعة وبطليموس الثالث عشر ٨٠

رابع عشر : كليوباترا السابعة وبطليموس الرابع عشر ٨٠

خامس عشر : كليوباترا السابعة وقيصرون ٨١

سادس عشر : هزيمة كليوباترا وأنطونيوس على يد أوكتافيوس وقتله قيصرون ٨١

سابع عشر : مصر ولاية رومانية ٨١

الباب الثاني

السياسة الاقتصادية والمالية للبطالمة في مصر ٨٣

صفحة

تمهيد وتقسيم ٨٣

• أهداف السياسة الاقتصادية البطلمية ٨٣

الفصل الأول

موارد مصر الاقتصادية في العصر البطلمي ٨٦

تمهيد وتقسيم ٨٦

المبحث الأول - الزراعة في مصر البطلمية ٩٠

تمهيد وتقسيم ٩٠

المطلب الأول : استصلاح الأراضي. ٩٤

أولاً : اتباع نظام الدورة الزراعية. ٩٥

ثانيًا: نظام ملكية الأراضي ٩٦

١- الأراضي الملكية. ٩٦

٢- حقول الآلهة ٩٨

٣- أراضي الهبات ٩٩

٤- الإقطاعات العسكرية ١٠١

٥- الأراضي المملوكة ملكية فردية (الأراضي الخاصة) ١٠٤

المطلب الثاني : زيادة الإنتاج ، تحسين الصنف ، إدخال أنواع جديدة من المحاصيل ١٠٤

المطلب الثالث : تنظيم وسائل الري والصرف. ١١٠

• مصر هبة النيل. ١١٠

المطلب الرابع : ما يتصل بالزراعة من آلات وحيوان وطيور ١١٣

أولاً : الآلات الزراعية ١١٣

ثانيًا : الاهتمام بتربية الحيوان والطيور ١١٤

المبحث الثاني - الصناعات والحرف في مصر البطلمية ١١٧

تمهيد وتقسيم ١١٧

صفحة

المطلب الأول : الصناعة في مصر خلال حكم البطالمة. ١١٩

تمهيد ١١٩

(١) صناعة الزيوت. ١٢١

(٢) صناعة المنسوجات. ١٢٧

(٣) صناعة الجعة. ١٢٩

(٤) صناعة الورق. ١٣٠

(٥) صناعة الفخار والزجاج. ١٣٠

(٦) صناعة الجلود (الدباغة). ١٣٠

المطلب الثاني : الحرف في مصر البطلمية. ١٣٢

تمهيد ١٣٢

(١) حرفة قطع الأحجار ١٣٣

(٢) حرفة التعدين ١٣٤

(٣) حرفة استخراج الملح ١٣٧

(٤) حرفة تربية الحيوان ١٣٨

أ- مدى احتكار الملك لملكية الحيوان ١٣٨

ب- الغرض الذي خصصت له صغار الماشية والأبقار ١٣٩

ج- تربية الخيول ١٤٠

د- تربية الأغنام والماعز ١٤٠

هـ- تربية الخنازير ١٤١

و- ضريبة الخنازير ١٤١

ز- إحصاء الحيوانات والغرض منه ١٤٢

ح- ضريبة الحراسة ١٤٢

(٥) حرفة تربية النحل واستخراج العسل منه ١٤٣

صفحة

(٦) حرفة تربية الحمام ١٤٥

(٧) حرفة تربية الأوز ١٤٦

(٨) حرفة الصيد والقنص ١٤٧

(٩) حرفة صيد الأسماك ١٤٨

المبحث الثالث - التجارة في مصر البطلمية ١٤٩

تمهيد وتقسيم - مدى اهتمام البطالمة الأوائل بالتجارة ١٤٩

المطلب الأول : التجارة الداخلية. ١٥١

(١) تجارة الحبوب الغذائية ١٥٣

(٢) تجارة الحبوب الزيتية ١٥٦

(٣) تجارة الكتان ١٥٦

(٤) تجارة الأصواف الخام ١٥٧

(٥) تجارة المنسوجات ١٥٨

(٦) تجارة الأخشاب ١٥٨

(٧) تجارة الفاكهة ١٥٩

(٨) تجارة النبيذ ١٦٠

(٩) تجارة الزيت ١٦٠

(١٠) تجارة الجعة ١٦٢

(١١) تجارة المعادن والأدوات المعدنية ١٦١

(١٢) تجارة الملح ١٦٢

(١٣) تجارة الورق ١٦٣

(١٤) تجارة الحيوان والطيور ١٦٤

(١٥) تجارة اللحوم ١٦٥

(١٦) تجارة الجلود ١٦٥

(١٧) تجارة عسل النحل ١٦٦

صفحة

(١٨) تجارة الأسماك ١٦٧

(١٩) تجارة المأكولات ١٦٧

المطلب الثاني : التجارة الخارجية. ١٦٨

(١) حرية التجارة الخارجية ١٧٠

(٢) الصادرات ١٧١

(٣) الواردات ١٧١

المبحث الرابع - النقود والمصارف في مصر البطلمية ١٧٣

تمهيد وتقسيم ١٧٣

المطلب الأول : النقود في مصر البطلمية ١٧٤

(أولاً) النقود في عهد الإسكندر والبطالمة من بعده. ١٧٤

(ثانيًا) أنواع النقود. ١٧٦

(ثالثًا) ظهور دور سك العملة ١٨٠

المطلب الثاني : المصارف في مصر البطلمية ١٨١

الفصل الثاني

إدارة البطالمة لاقتصاد البلاد ١٨٥

تمهيد وتقسيم ١٨٥

المبحث الأول - أسلوب البطالمة في إدارة اقتصاد البلاد ١٨٦

تقسيم ١٨٦

المطلب الأول : رأسمالية الدولة ١٨٦

المطلب الثاني : تدخل الدولة في المجال الاقتصادي باستخدام امتيازات القانون العام ١٨٨

الفرع الأول : اتباع سياسة الاحتكار. ١٨٨

(١) قوانين الضرائب والإيرادات لبطليموس فيلادلفوس ١٩١

صفحة

(٢) السلع الا حتكارية ١٩٢

(٣) سياسة التسعير الجبري لبعض السلع (الرقابة على الأسعار وتحديدها في غير السلع الاحتكارية) ٢٠٢

(٤) مساوئ سياسة الاحتكار. ٢٠٣

الفرع الثاني : النظام الضريبي في مصر البطلمية. ٢٠٤

أولاً : نظام جباية الضرائب في مصر البطلمية. ٢١٠

• جباية الضرائب عن طريق "نظام الالتزام". ٢١١

ثانيًا: أنواع الضرائب وتقسيماتها : ٢١٤

(١) الضرائب العينية. ٢١٥

(٢) الضرائب النقدية. ٢١٦

أ/ الضرائب المباشرة. ٢١٨

١- ضريبة الأرض الزراعية. ٢١٨

٢- الضريبة على المباني. ٢١٩

٣- ضريبة تفرض على مالك الرقيق. ٢١٩

٤- ضريبة على الدخل الناتج عن النشاط المهني أو الحرفي. ٢١٩

٥- ضريبة على السفن. ٢٢٠

ب/ الضرائب غير المباشرة. ٢٢٠

١- ضريبة التداول. ٢٢٠

٢- ضريبة التسجيل والتوثيق. ٢٢١

٣- الضرائب الخاصة بإقامة وصيانة الترع والجسور وحفظ الأمن. ٢٢١

٤- ضريبة التركات. ٢٢١

٥- الضرائب الجمركية. ٢٢١

٦- حق الضيافة. ٢٢٢

صفحة

(٣) أعمال السخرة. ٢٢٣

(٤) الضرائب على الأشخاص (ضريبة الرأس) ٢٢٤

المبحث الثاني - الجرائم الاقتصادية ٢٢٧

تمهيد وتقسيم ٢٢٧

المطلب الأول : الجرائم المتعلقة بتحصيل الضرائب. ٢٣٠

(١) جرائم التهرب الضريبي. ٢٣٠

(٢) جرائم الاختلاس وغش الخزانة. ٢٣٣

المطلب الثاني : الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأراضي الملكية وباحتكارات الدولة. ٢٣٥

(١) جرائم الاعتداء على الأراضي الملكية. ٢٣٥

(٢) جرائم الاعتداء على احتكارات الدولة. ٢٣٨

١/ مخالفة القواعدالخاصة بالاحتكار الحكومي. ٢٣٨

٢/ إنتاج الزيت خلسة وتهريبه واستخراج الزيت داخل المعابد. ٢٣٩

٣/ مخالفات يتم ارتكابها من جانب المسئولين أنفسهم. ٢٤٠

(٣) مسئولية تحريك وإقامة الدعوى ضد جرائم الاعتداء على الأراضي الملكية، والجرائم المتعلقة باحتكارات الدولة. ٢٤١

المبحث الثالث

النتائج المترتبة على إدارة البطالمة لاقتصاد البلاد ٢٤٢

(١) النتائج بالنسبة للملك. ٢٤٢

(٢) النتائج بالنسبة للعمال والزراع. ٢٤٣

(٣) النتائج بالنسبة لصالح البلاد. ٢٤٣

الخاتمة ٢٤٥

التوصيات ٢٤٩

قائمة المراجع ٢٥٠

تم بحمد الله وتوفيقه

مستخلص الرسالة

أدرك ملوك البطالمة أن مصر غنية بمواردها الاقتصادية، وأن هذه الموارد كفيلة بتحقيق مآربهم إذا أحسن استغلالها؛ فوجهوا عنايتهم إلى زيادة الرقعة الزراعية، واستخدام كافة الوسائل الفنية المعروفة في استغلال جميع موارد الثروة قدر الإمكان. كما عنوا بتشجيع استخدام النقود وإنشاء المصارف المالية في كافة أنحاء البلاد.

وقد رأينا أن نفوذ البطالمة الواسع وثروتهم الطائلة في مصر كان مِلاكُه ومرجعه إلى قوة السلطة المركزية في دولتهم، وقد بدا لنا ذلك من الفارق بين ما كانت عليه أحوالهم في عهد البطالمة الثلاثة الأوائل وفي عهد البطالمة الأواخر منذ رابعهم؛ فحين كانت السلطة المركزية قوية استغل البطالمة الأوائل مرافق البلاد الاقتصادية استغلالاً منقطع النظير، وأما عندما ضعفت السلطة المركزية منذ عهد بطليموس الرابع، انهارت دولة البطالمة وسارت في طريق الزوال، فتهيأت بذلك الأسباب لكي تدعم روما نفوذها في دولة البطالمة، فلم يبق لها من الاستقلال إلا ظله، وازداد ضعف البطالمة حتى عجزوا عن السيطرة على رجال السلطة المحلية، فلم يلبث أن انهار ملكهم، فدالت دولتهم.